نتائج انتخابات مجلس الدوما الروسي

محمد انور
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص:

شهدت روسيا خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ انتخابات مجلس النواب (الدوما) وذلك علي مقاعد المجلس التى تبلغ ٤٥٠ مقعدا حيث يتم انتخاب نصف النواب (٢٢٥) من خلال القوائم الحزبية، والنصف الآخر من خلال دوائر انتخابيـــة ذات ولايـــة واحـــدة وبالتوازى مع اجراء الانتخابات المحلية، وفى ضوء ما تسفر عنه النتائج سيتم رســم ملامح الدولة الروسية الجديد للسنوات الخمس المقبلة.

حيث يستعرض التقرير انتخابات مجلس الدوما، وتغطية للأحداث التي شهـدتـهـا البلاد قبيل اجراءها، وكذا الأطراف الحزبية المشاركة فى العملـيـة السـيـاسـيـة، والمتنافسين، وسير عملية الاقتراع، ختاماً بقراءة لحاضر الأوضـاع السـيـاسـيـة واستقراءاً لتوجهات القيادة الجديدة مع الداخل والعالم الخارجي.

Abstract:

During the month of September 2021, Russia witnessed elections to the House of Representatives (Doma) for 450 seats in the House, where half of the representatives (225) are elected through party lists, and the other half through electoral districts with one mandate and in parallel with the holding of local elections, and in light of The results of the results will draw the features of the new Russian state for the next five years.

We will present through the following report to the Duma elections, coverage of the events that took place in the country prior to their holding, as well as the partisan parties participating in the political process, the contestants, and the conduct of the voting process, concluding with a reading of the present political situation and an extrapolation of the orientations of the new leadership with the inside and the outside world.

مقدمة

شهدت روسيا خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ موعد لخوض ماراثون انتخابي جديد كانت نتائجه متوقعة لحد كبير وفق تحليلات معظم الخبراء المعنيين بالشأن السياسي والانتخابي، حيث عقدت انتخابات مجلس النواب (الدوما) علي مقاعد المجلس التى تبلغ ٤٥٠ مقعدا حيث يتم انتخاب نصف النواب (٢٢٥) من خلال القوائم الحزبية، والنصف الآخر من خلال دوائر انتخابية ذات ولاية واحدة وبالتوازى مع اجراء الانتخابات المحلية، وفى ضوء ما تسفر عنه النتائج سيتم رسم ملامح الدولة الروسية الجديد للسنوات الخمس المقبلة.

ووفق مؤشرات بداية الحملة الانتخابية، كان لـ ٣٢ حزباً سياسياً الحق في المشاركة في الانتخابات ، فيما استطاع فعليا ١٤ حزباً المشاركة في منافساتها، وبحسب لجنة الانتخابات المركزية،تم ترشيح ما مجموعه ٤١٧٨ مرشحاً في الدائرة الانتخابية الفيدرالية، وتم تسجيل ٣٨١٢ بينما تم استبعاد عدد من الأشخاص المعروفين من القوائم الحزبية ومنهم نائب رئيس حزب الشعب الجديد، ألكسندر دافانكوف، بسبب حصوله على جنسية ثانية ، كما تم حذف عدد من المرشحين من الانتخابات بعد التسجيل، بما في ذلك بسبب الأصول الأجنبية التي كشفت عنها نتائج تدقيق البنك المركزي .

وكما كان متوقعا استطاع حزب "روسيا الموحدة" الحاكم وهو حزب الرئيس

فلاديمير بوتين من الفوز بالانتخابات بنتيجة ٤٩,٨ % من اجمالي لأصوات وكان قد سبق للحزب الفوز بانتخابات عام ٢٠١٦ بنسبة ٥٤,٢ ٪ من الأصوات وحصوله على ٣٤٣ مقعداً.

وحلّ خلفه فى المرتبة الثانية، "الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية" بـ١٨,٩٣ %، ثم الحزب "الليبرالي الديمقراطي الروسي" ثالثًا بـ٧,٥٥ %، ثم حزب "روسيا العادلة – من أجل الحق" رابعًا بـ٧،٤٦ % وحزب "الناس الجدد" خامسًا بـ٥,٣٢ %

ووفق النتائج النهائية للانتخابات تحققت التوقعات بفوز كاسح لحزب "روسيا الموحدة" الحاكم باغلبية مقاعد مجلس الدوما وعدد من المجالس النيابية المحلية، الى جانب ممثليه الذين خاضوا انتخابات الرئاسة فى سبع من مقاطعات وجمهوريات روسيا الاتحادية، وفى سابقة هى الاولي منذ عام ١٩٩٠استطاعت ٥ أحزاب الوصول إلى مجلس الدوما في حدث يعتبر الأول من نوعه منذ عام ١٩٩٩، وهي احزاب "روسيا الموحدة"، "الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية"، "الحزب الليبرالي الديمقراطي"، "روسيا العادلة – من أجل الحقيقة" و"الناس الجدد" .

السلطة التشريعية في روسيا :

تعتبر الجمعية الفيدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في روسيا، وتتكون من مجلسين هما المجلس الأعلى وهو مجلس الفيدرالية (مجلس الشيوخ)، والمجلس الأدنى وهو مجلس الدوما (مجلس النواب) الذي ينتخب لمدة ٥ سنوات ويتكون من ٤٥٠ نائباً، بينما يضم مجلس الفيدرالية في عضويته ١٧٠ شخصاً يمثلون جميع الوحدات الإدارية الفيدرالية الأساسية بواقع ممثلين اثنين عن كل وحدة (أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية).

وقد حلّ مجلس الدوما محل مجلس السوفيت الأعلى لروسيا نتيجةً لدستور عام ١٩٩٣ وتأسّس المجلس عام ١٩٠٥ اثناء الثورة الروسية، وهو بذلك يمثل أول برلمانٍ منتخبٍ في روسيا و كان إنشاء المجلس يُبشّر بتغييراتٍ مهمةٍ في الحياة

السياسية الروسية و كان أحد العوامل المساهمة في ثورة فبراير التي أدت إلى إلغاء الحكم المُطلَق في روسيا والإطاحة بالنظام الحاكم.

وقد أصبحَ مجلس الدوما خلال النصف الثاني من التسعينيات مركزًا مهمًا ينشطُ فيه ولو بطريقة غير مباشرة القادة الإقليميين ورجال الأعمال وفى الخلف من وراءه حزب الوحدة والحزب الشيوعي، اللذان يمثلان القوتان الرئيسيتان في مجلس الدوما، ولكن بعد انتخابات عام ٢٠٠٣ بات حزب روسيا الموحدة الحزب المهيمن حيث حصل الحزب في جميع الانتخابات اللاحقة على الأغلبية المطلقة من المقاعد (أكثر من ٢٢٦) ، إلا أن ترتيب الكراسي لم يستمر على تلك الوتيرة، فبعد انتخابات عام ٢٠٠٧ تغيّر نظام الحزب المهيمن إلى نظامٍ سياسيّ جديد مكوّن من من أربعة أحزاب باتت تُسيطر على مجلس الدوما وهذه الأحزاب هي حزب روسيا الموحدة، والحزب الشيوعي، والحزب الليبرالي الديمقراطي، ثمّ حزب روسيا عادلة، فيما لم تتمكّن باقي الأحزاب من الحصول على أصوات كافية للحضور في مجلس الدوما إلى أن جاءت انتخابات عام ٢٠١٦ التي حملت معها خبر تمكّن حزبانِ آخران هما "رودينا" و"المنبر المدني" من الحصول على مقعدٍ واحد.

ولمجلس الدوما صلاحيات واسعة لعل من اهمهما الموافقة على تعيين رئيس وزراء روسيا، والاستماع إلى التقارير السنوية من الحكومة الروسيّة عن نتائج عملها بما في ذلك القضايا التي أثارها مجلس الدوما نفسه، والبتُّ في مسألة الثقة بالحكومة الروسية، وتعيين وعزل رئيس البنك المركزي الروسيّ، وتعيين وعزل مفوض حقوق الإنسان الذي يتصرف وفقًا للقانون الدستوري الروسي، وإعلان العفو، فضلاً عن صلاحياته فى توجيه اتهامات ضد الرئيس الروسي لمحاكمته (يتطلّب أغلبية الثلثين).

الأحزاب السياسية في روسيا:

يوجد في روسيا نحو٦٥ حزباً سياسياً، ولكن لم يتم السماح بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية ديسمبر عام ٢٠١١ إلا لـ٧، احزاب فقط حيث كان القانون يشترط تقديم قوائم تضم أعضاء للحزب لا يقلون عن ٤٠ ألفاً إلى جانب امتلاك الحزب

لعدد ٤٥ فرعاً إقليمياً وكل فرع به ٥٠٠ عضو على الأقل وهو ما لم يتوفر لدى الغالبية العظمى من الأحزاب .

وفي أبريل عام ٢٠١٢ تم إدخال تعديلات على قانون الأحزاب بناء على طلب "ديمتري ميدفيديف" رئيس الدولة وقتها حيث تم تبسيط إجراءات تسجيل الأحزاب ليصبح الشرط الرئيسي هو وجود ٥٠٠ عضوا فقط في الحزب حتى يمكن تسجيله والنزول بسقف الأصوات للتمثيل البرلماني حتى ٣% وهو الأمر الذي أنعكس على انتخابات الحكم المحلي، وفي سبتمبر عام ٢٠١٦ أجريت انتخابات مجلس الدوما وانتخابات المجالس التشريعية المحلية حيث تمت العودة لحاجز ٥% من جديد كشرط للتمثيل البرلماني وتنافس في الانتخابات ١٤ حزباً، تمخضت عن فوز حزب "روسيا الموحدة" بالأغلبية بنسبة ٥٤,٢٠% ليحصل على عدد ٣٤٣ مقعدا من مقاعد مجلس الدوما، تلاه الحزب الشيوعي بنسبة ١٣،٣٤% بواقع ٤٢ مقعد ثم الحزب الديمقراطي الليبرالي بنسبة ١٣,١٤% ليحصل على ٣٩ مقعد ثم حزب "روسيا عادلة" الذي حصل على ٦,٢٢% ليحصل على عدد ٢٣ مقعد وهو نصف عدد المقاعد التي كان يحظى بها في التشكيل السابق للمجلس، وتمكن كل من حزب "رودينا – الوطن"، وحزب الطريق المدني من الحصول على مقعد واحد لكل منهما.

ويمثل حزب "روسيا الموحدة" وهو الحزب الحاكم، الحزب المهيمن على مقاليد الحياة السياسية والبرلمانية فى روسيا، ويتمتع بأغلبية برلمانية ويبلغ عدد ممثليه في مجلس الدوما ٣٤٣ عضواً وفق انتخابات ٢٠١٦ الأمر الذي مكنه من تمرير القوانين دون الحاجة للتحالف مع أية قوى سياسية أخرى، يليه "الحزب الشيوعي" وقد حصل في الانتخابات الأخيرة على عدد ٤٢ مقعد بما يمثل ١٣,٣٤%حزب "روسيا العادلة" وله ٢٣ مقعد في مجلس الدوما بما يعادل ٦,٢٢% لحزب الليبرالي الديمقراطي وله ٣٩ مقعد في مجلس الدوما بما يعادل ١٣,١٤% علاوة علي عدة أحزاب أخرى لا تشكل ثقلاً سياسياً علي الساحة.

الأحزاب غير الممثلة في البرلمان:

يوجد عدد من الاحزاب التي قد توصف بأنها غير فاعلة برلمانيا، وانما يهدف وجودها لتحقيق توافقات بالنسبة للتكلات الممثلة فى البرلمان، ومنها حزب "الوطنيون الروس" وهو حزب يسار معتدل وله ١٩ ممثل في المجالس التشريعية المحلية، وحزب "العمل اليميني" وهو عبارة عن اندماج ثلاثة أحزاب هى "الحزب الديمقراطي الروسي، وحزب إتحاد القوى اليمينية، وحزب القوة المدنية"، و حزب "يابلوكا" ويعتبر من أهم الأحزاب المعارضة في روسيا ويضم عدد من القوى الديمقراطية المعارضة، وعلى الرغم من أنه نجح في الحصول على التمثيل البرلماني في التشكيلات الأربع الأولى لمجلس الدوما إلا أنه لم يتمكن من الحصول على أية مقاعد في البرلمان منذ عام ٢٠٠٣، كما يوجد حزب "الحرية الوطنية" الذى يتزعمه كل من "ميخائيل كاسيانوف "رئيس الوزراء الأسبق و "تيمتسوف" زعيم إتحاد القوى اليمينية الأسبق و"يوري وفلاديمير ريجكوف"، ولم يختبر هذا الحزب حتى الآن في أي انتخابات.

أوجه تشابه بين برامج الأحزاب البرلمانية

قبيل اجراء انتخابات الدوما، قامت صحيفة "فيدوموستي" الروسية المعروفة، بالمقارنة بين البرامج الانتخابية للأحزاب البرلمانية الروسية الأربعة الكبرى، علما بأن الأحزاب الأخرى، ولاسيما الليبيرالية، لم تتمكن من تخطي عتبة الـ ٥ % لدخول البرلمان منذ سنوات.

وذكرت الصحيفة بأن أوجه التشابه الرئيسية بين برنامج حزب السلطة وهو حزب روسيا الموحدة، وبرامج الحزب الشيوعي والحزب الليبيرالي الديمقراطي وحزب "روسيا العادلة" تتمثل فى لجوءها جميعا لبث وعود بتحقيق مزيد من فرص العمل، والعمل على تحقيق الرخاء للمواطنين، وتعزيز حماية الحدود من العدو الخارجي.

مع ذلك، أكدت نتائج دراسات قام بها المركز الروسي لدراسة الرأي العام، أن أقلية ضئيلة من السكان تهتم بالبرامج الانتخابية للأحزاب، وأن الاستطلاعات التي أجراها

المركز تظهر أن ١٣ % فقط من المجيبين يقرأون البرامج الانتخابية للأحزاب باهتمام، فيما قال ٥٧ % ممن شملتهم الاستطلاعات إن لديهم تصورا عاما حول مضمون هذه البرامج، فيما ذكر ٢٩ % من المجيبين أنهم لا يهتمون بمثل هذه البرامج على الإطلاق.

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية، استنتجت الصحيفة أن الأحزاب الأربعة لا تقترح أية إصلاحات جذرية في مجال السياسة الداخلية، فبينما لا يتضمن برنامج حزب "روسيا الموحدة" قسما منفصلا خاصا بالسياسة الداخلية، تقتصر مبادراته في هذا المجال على رقمنة المحاكم وإنشاء نظام مجتمعي للرقابة على نفقات الميزانية وتطوير محاور الحكم الذاتي المحلي، وبدوره يدعو حزب "روسيا العادلة" إلى إجراء إصلاح قضائي، فيما يقترح الحزب الليبيرالي الديمقراطي استئناف تطبيق عقوبة الإعدام بحق الإرهابيين ومرتكبي بعض الجرائم الأخرى. حزب "روسيا العادلة" أعلن مؤخرا عن تأييده لنفس الموقف.

أما الحزبان الشيوعي والحزب الليبيرالي الديمقراطي فيصرّان على مبدأ ضمان نزاهة الانتخابات، كما يؤكد الشيوعيون أن هدف الدولة الرئيسي يجب أن يتمثل في التربية الروحية والوطنية للمواطنين وحماية "العالم الروسي" وإنجازات روسيا الثقافية. الحزب الليبيرالي الديمقراطي يقترح تقسيم البلاد برمته إلى ٣٠ محافظة وتعيين زعيم الحزب المنتصر في الانتخابات رئيسا للوزراء.

من ناحية أخرى تركز كافة البرامج الانتخابية على المسائل الاجتماعية، وبالأخص على مجالي الرعاية الصحية والتعليم، وعلى سبيل المثال، تقترح كافة الأحزاب زيادة مرتبات المعلمين، فيما يدعو الحزب الليبيرالي الديمقراطي وحزب "روسيا العادلة" إلى إلغاء نظام الامتحانات الحكومية الموحدة في المدارس الثانوية.

ولعل الميزة التى تتشابه كافة الاحزاب حولها تتمثل فى تجمع الأحزاب الأربعة على ضرورة زيادة مرتبات العاملين في قطاع الرعاية الصحية، كما يتعهد كل من الحزب

الشيوعي والحزب الليبيرالي الديمقراطية بإحياء نظام الرعاية الصحية المجاني بالكامل، بينما يقترح حزب "روسيا العادلة" تسديد تكاليف المواطنين الذين ينفقون على الأدوية اللازمة لعلاجهم أكثر من ١٠ % من إجمالي مداخيلهم.

وفيما يتعلق بالمحور الاقتصادي يقترح حزب "روسيا الموحدة" وضع برنامج لزيادة فعالية الأنشطة الابتكارية للشركات الحكومية، فيما يصرّ الحزب الشيوعي على ضرورة تأميم قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية والبنوك مع حظر مشاركة رأس المال الأجنبي في الشركات الروسية المساهمة،اما حزب "روسيا العادلة" يقترح اعتماد سلم ضريبي لتحديد ضريبة الدخل وفق مداخيل الأفراد وإعفاء التجار الأحرار والأعمال الصغيرة من الضريبة. الحزب الشيوعي يقترح فكرة مشابهة بشكل عام تشمل إعفاء الفقراء من هذه الضريبة وإلغاء ضريبة القيمة المضافة بشكل تدريجي.

وتجدر الاشارة انه تجمع كافة الأحزاب البرلمانية على المقاربة "الوطنية" تجاه مسائل السياسة الخارجية، وبينما يتحدث الحزب الشيوعي عن المخاطر الناجمة عن زيادة عدد قواعد حلف الناتو قرب حدود روسيا، يقترح الحزب الليبيرالي الديمقراطي العمل على استعادة كافة أراضي الاتحاد السوفيتي السابق تدريجيا عن طريق تنظيم استفتاءات شعبية في المناطق ذات الصلة. ويجمع الحزب الشيوعي وحزب "روسيا العادلة" على ضرورة الاعتراف بجمهورتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين في شرق أوكرانيا.

اما حزب السلطة فيؤكد على ضرورة ضمان تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في العلاقات الدولية، باعتبار أن روسيا بموازاة الدفاع عن مصالحها الوطنية بكل حزم بجب أن تسعى لتطبيع العلاقات مع الدول الغربية.

قواعد الترشح وسير عملية الإقتراع

طبقا للنظام الانتخابي فى روسيا يجوز انتخاب أي مواطن روسي يبلغ من العمر ٢١ عاماً أو أكثر ومؤهلاً للمشاركة في الانتخابات، و لا يجوز للمرشّح لمنصب نائبٍ في مجلس الدوما أن يُرشّح لنفس المنصب في مجلس الاتحاد، كما لا يجوز لنائب

مجلس الدوما شغل مناصب في أي هيئة تمثيلية أخرى لسلطة الدولة أو هيئات الحكم الذاتي المحلي على اعتبار أنّ منصب نائب في مجلس الدوما هو منصبٌ مهنيّ، وعليه فلا يجوز تعيين النواب في المجلس في الخدمة المدنية أو الانخراط في أيّ أنشطة مقابل أجر بخلاف التدريس أو البحث أو الأنشطة الإبداعية الأخرى.

وبموجب قوانين الانتخابات الحالية، يُنتخب مجلس الدوما لولاية مدتها خمس سنوات، (كانت ٤ سنوات قبل ان تُعدل بعد انتخابات ٢٠١٨) مع إجراء تصويت موازي، حيث تُنتخب نصف المقاعد (٢٢٥) بنظام التمثيل النسبي لقائمة الأحزاب مع عتبة انتخابية تبلغ ٥%، بينما يُنتخب النصف الآخر في الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد بنظام الفوز للأكثر أصواتًا

وفيما يتعلق بالتمثيل النسبي، لا يمكن ترشيح المرشحين إلا من جانب الأحزاب السياسية، وقد تتضمن القائمة أيضًا مرشحين ليسوا أعضاءً في الحزب لكن دون أن يتجاوز عددهم ٥٠% من عدد المرشحين في القائمة، وينبغي تقسيم قائمة المرشحين الحزبية إلى جزء اتحادي وآخر إقليمي ويجب أن يكون عدد المجموعات الإقليمية ٣٥ مجموعة على الأقل. ولا يجوز إدراج أكثر من ١٠ مرشحين في الجزء الاتحادي من قائمة المرشحين.

اما فيما يتعلق بنظام الأغلبية الانتخابي، فيمكن حسب القانون ترشيح المرشحين من قبل الأحزاب السياسية أو حسب ترتيب الترشيح الذاتي. ويجب أن يقدم الحزب السياسي قائمة بالمرشحين إلى لجنة الانتخابات المركزية، ويتعين على المرشحين ذاتيًا أن يجمع ٣% على الأقل من توقيعات الناخبين المقيمين في الدائرة الانتخابية (أو ما لا يقل عن ٣٠٠٠ آلاف توقيع إذا كان عدد الناخبين في الدائرة أقل من مئة ألف ناخب

ويمكن تسمية المرشح نفسه في قائمة الحزب وفي الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد على حد سواء، ولكن في حالة وصوله إلى مجلس الدوما وقائمة الأحزاب والدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد، سيتحتم عليه التخلي عن أحد المقعدين، (عادة

ما يُرفض المقعد الوارد في قائمة الحزب، حيث أن الحزب في هذه الحالة لا يفقد هـذا المقعد ويمنحه لمرشح آخر ببساطة) .

سير العملية الانتخابية

انطلقت عملية الاقتراع في انتخابات مجلس الدوما لانتخاب أعضاء مجلس الدومـا لمدة خمس سنوات، عبر نظام انتخابي مختلط ٢٢٥ نائبا من القوائم الحزبية، و٢٢٥ نائبا في الدوائر الفردية، حيث يتنافس ١٤ حزبا على المقاعد الـ ٤٥٠ وهي الحـزب الشيوعي- حزب الخضر – حزب روسيا الموحدة – حزب روسيا العادلة – حـزب النمو – حزب الحرية والعدالة الروسى – حزب شيوعيو روسيا – حزب المـنـبـر المدنى – حزب البديل الاخضر – حزب الوطن – حزب أصحاب المعاشـات – حـزب الناس الجديد

وكانت بداية عمليات الاقتراع يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٢١ولمدة ثلاثة ايام، للـمـرة الاولي بسبب جائحة كورونا، وتم دعوة ١٠٨ ملايين روسي، وخصص الـيـوم الاول لمناطق الشرق الأقصى الروسي في فلاديفوستوك – سبوتنيك، وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها في إقليم كامتشاتكا ودائرة تشوكوتكا الذاتية الحكم وسخالين ومنطقة ماغـدان واقليم بريموري، واختتمت عمليات التصويت في مقاطعة كالينينغراد بغرب روسيا.

ونشر الموقع الرسمي لمراقبة التصويت الإلكتروني في موسكو، بيانات تفيد بـأن أكثر من ١,٧ مليون شخص من سكان العاصمة الروسية أدلوا بـأصـواتـهـم فـي الانتخابات البرلمانية من خلال ميزة التصويت عن بعد في موسكو، وكذلك فـي سـت مناطق أخرى، وهي مناطق كورسك ونيجني نوفغورود وياروسلافل ومـورمـانسـك وروستوف وسيفاستوبول، وبحسب اللجنة المركزية للانتخابات فقد تجاوزت نسـبـة الإقبال على التصويت للانتخابات البرلمانية لمجلس الدوما الروسي، عن ٨٨ % فـي موسكو.

وتلا عمليات الاقتراع اعلان رئيسة لجنة الانتخابات المركزية الروسـيـة، "إيـلا

بامفيلوفا،" بدء فرز الأصوات في انتخابات مجلس الدوما الروسي، وذكرت بيانات لجنة الانتخابات المركزية، الاولية تقدم حزب روسيا الموحدة الحاكم، بنسبة ٣٨,٨٦% بعد فرز ١٠% من الأصوات، فى ١٩٤ دائرة انتخابية ذات تفويض فردي، وفقًا للجنة الانتخابات المركزية الروسية، ثم وصلت بعد فرز أكثر من ٦٠ % من الأصوات، تقدم حزب روسيا المتحدة الحاكم بنسبة ٤٧,١٦ % جاء بعده الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠,٨٩ %، بينما حقق الحزب الليبرالي الديمقراطي لروسيا المركز الثالث بنسبة ٧,٩ %.

وأعلنت رئيسة لجنة الانتخابات المركزية الروسية، إيلا بامفيلوفا أن نسبة المشاركة الاجمالية في الانتخابات البرلمانية وصلت إلى ٥١,٦٨ %، مشيرة إلى أن هذه النسبة تعد أكبر من نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة ،واوضحت ان حزب "روسيا الموحدة" قد حصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الروسية، لكن في نفس الوقت فإن هذه النتيجة تعد أقل قليلا من نتيجة انتخابات عام ٢٠١٦.

وطبقاً لما اعلنته اللجنة المركزية للانتخابات فقد بلغت التكلفة الإجمالية لانتخابات الدوما ٢١مليار و ٤٠٨ مليون روبل، ووفقا لنائب رئيس لجنة الانتخابات المركزية "نيكولاي بويلف "شملت التكاليف الالتزام بالسلامة الصحية والوبائية أثناء الانتخابات بالإضافة إلى إجراءات فيروس كورونا الإضافية، وارجع الزيادة في التكاليف إلى أن التصويت هذا العام في ثلاثة أيام.

النتائج النهائية الانتخابات

قبيل اجراء عمليات الاقتراع واختيار ممثلي الدوما، اجريت دراسة اكدت أن أغلبية الروس المستطلعة آراؤهم قبل أسبوعين على التصويت في انتخابات الدوما، كانوا سيصوتون لصالح أربعة أحزاب، وهناك ثلاثة أحزاب أخرى لديها فرصة لتجاوز العتبة المطلوبة لدخول البرلمان حيث انقسمت الخيارات الانتخابية للروس على النحو الآتي:

حزب "روسيا الموحدة" ٣٤ %، والحزب الشيوعي ١٨ %، والحزب الليبرالي الديمقراطي ١٠ %، و"روسيا العادلة – الوطنيون – من أجل الحقيقة" ٧ %، وبذلك هناك فرصة كبيرة لدى أربعة أحزاب برلمانية لدخول الدوما ".

وقد اعلنت اللجنة المركزية للانتخابات في روسيا، يوم الثلاثاء ٢٠ سبتمبر٢٠٢١ النتائج النهائية لانتخابات الدوما الانتخابات الإقليمية والبلدية.حيث حصد حزب "روسيا الموحدة" على نحو ٥٠ % من الأصوات بعد فرز جميع بطاقات الاقتراع.

مراقبة الانتخابات

واجهت انتخابات الدوما الروسية جملة من الانتقادات للانتخابات التشريعية، على الصعيد الاقليمي والدولي وبخاصة الصادرة عن الاتحاد الاوروبي ففيما اعلن "بيتر ستانو" المتحدث الرسمي باسم المفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمن، إن انتخابات مجلس الدوما جرت "في جو من ترهيب المنتقدين المستقلين" وفي "غياب" مراقبة دولية كافية، وهي التصريحات التي اثارت حفيظة الحكومة الروسية التي ردت علي لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية "ماريا زاخاروفا "مؤكدة أن انتقادات الاتحاد الأوروبي لروسيا بسبب "النقص" المزعوم للمراقبين أثناء انتخابات مجلس الدوما الروسي"مرفوضة".

وفى توجه مناقض جاء مؤيداً لموسكو، اعلنت السفارة الصينية في روسيا إن الدبلوماسيين الصينيين الذين راقبوا الانتخابات البرلمانية الروسية قدموا تقييماً إيجابياً للتصويت، وأشادوا بالمنظمين لنهجهم المبتكر والشفاف، واوضحت: "بعد أن درس بعناية الإعداد لتنظيم الانتخابات ومراكز الاقتراع، وكذلك من خلال تبادل وجهات النظر مع الناخبين، يعتقد الجانب الصيني أن انتخابات مجلس الدوما كانت ناجحة" وأضاف بيان السفارة أن المراقبين الصينيين لم يسجلوا أي انتهاكات خلال التصويت، وأن الصين تعارض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لروسيا.

من جهة اخرى لوحظ ان موسكو توقعت وجود حملات انتقادات تراها ممنهجة من

جانب الغرب تجاه الانتخابات التشريعية، وحاولت استبقاء تلك الانتقادات حيث اكد رئيس لجنة التحقيق في التدخل الأجنبي " فاسيلي بيسكاريف" عن وجود معلومات لدى موسكو عن وجود دعم أجنبي مباشر (مالي) وغير مباشر (المواد المنهجية) يهدف إلى تشويه سمعة الانتخابات. كما تم تسجيل حقائق عن تدريب المحرضين في الخارج لتنظيم أحداث في الانتخابات" مؤكدا إن لجنته أعدت مناشدة إلى مكتب المدعي العام مع اقتراح بالاعتراف بهذه المنظمات غير الحكومية على أنها غير مرغوب فيها على أراضي روسيا، وبخاصة في وسائل اعلام الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وجمهورية التشيك ووفقًا لرئيس لجنة التحقيق في التدخل الأجنبي، فقد شنت وسائل الإعلام الغربية حملة دعائية معادية لروسيا لتشويه سمعة النظام الانتخابي في البلاد قبل انتخابات مجلس الدوما بفترة طويلة.

وفي وقت سابق قبيل اجراء عملة الاقتراع، أعلنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة لن يراقب الانتخابات البرلمانية الروسية وجاء في بيان صادر عن المكتب أنه اضطر لاتخاذ هذا القرار بسبب قيود على عدد مراقبي المنظمة فرضتها السلطات الروسية وشدد المكتب على أهمية امتلاك المنظمة الحق في تحديد عدد المراقبين الموفدين بشكل مستقل انطلاقا من مقتضيات المراقبة الفعالة والموثوقة للانتخابات فبينما أعلنت المنظمة أن بعثتها يجب أن تتكون من مراقبين ذوي مهام طويلة الأمد وعددهم ٨٠ شخصا ومراقبين ذوي مهام قصيرة الأمد وعددهم ٤٢٠ شخصا لكن الجانب الروسي حدّد عدد المراقبين عن المنظمة بـ ٦٠ شخصا فقط واكدت موسكو، إن رفض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشاركة في مراقبة عمليات الاقتراع قد يدل على توجه الغرب لعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات في روسيا.

فيما أصدر البرلمان الأوروبي تقريرا حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، دعا فيه إلى فرض عقوبات على مواطني دول الاتحاد في حال مشاركتهم في مراقبة

الانتخابات الروسية في القرم، التي وصفها بأنها "غير شرعية"، لعدم اعترافه بانضمام القرم إلى روسيا في عام ٢٠١٤.

وعلى صعيد المشاركة العربية في مراقبة الانتخابات، وقعت "إيلا بامفيلوفا"، رئيسة لجنة الانتخابات المركزية الروسية و"حسام زكي"، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، بروتوكول تعاون في المجال الانتخابي، ودعت بامفيلوفا ممثلي جامعة الدول العربية لمراقبة انتخابات مجلس الدوما ودعت ممثلين عن جامعة الدول العربية للمشاركة في المراقبة الدولية للانتخابات وزيارة مراكز الاقتراع ومراكز المراقبة العامة كجزء من المراقبة.

وكانت موسكو قد اعلنت عبر رئيس المجلس التنسيقي في الغرفة العامة الروسية للرقابة العامة على التصويت "مكسيم غريغورييف"، عن مشاركة أكثر من ٣٨٣ مراقباً وخبيراً دولياً من ٨٠ دولة حول العالم تابعوا مسار التصويت في روسيا في مواقع مراكز المراقبة العامة.

وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية الروسية، انه تمت دعوة ممثلي ٥٤ دولة من ١٧ منظمة دولية و٣٤ برلمانا وطنيا و٣٦ هيئة انتخابية وطنية لمراقبة انتخابات نواب مجلس الدوما في اجتماع دوره التشريعي الثامن"، فيما اكدت وزارة الخارجية الروسية فى اكثر من بيان عن وجود مخاطر كبيرة من التدخل الأجنبي في انتخابات مجلس الدوما، مشيرة في الوقت ذاته، إلى خطط لإجراء ١٨٤ تصويتاً مبكراً في ٥٥ دولة للمواطنين الروس في الخارج .

من ناحية اخرى سجل الخبراء المعنيين بالشأن الانتخابي، لجوء موسكو الى تكتيك لاقى بعض النجاح خصوصاً في موسكو عام ٢٠١٩، بممارسةً ضغوط على شركتي الإنترنت العملاقتين جوجل وآبل لحذف تطبيق "التصويت الذكي" التابع للمعارض الاشهر اليكسي نافالني، من متجريهما للتطبيقات كأسلوب لعرقلة التصويت لنافالني اليكترونيا واتّهم أنصاره الشركتين الأمريكيتين بأنهما "استسلمتا لابتزاز الكرملين" ورد

فريق نافالني عبر نشر شريط فيديو مماثل على يوتيوب ونسخ جديدة من اللوائح عبر غوغل دوكس. ونُشرت عبر موقع تويتر أيضا تعليمات لتحميل شبكة افتراضية خاصة "في بي إن" للالتفاف على الرقابة المفروضة.

يذكر أن المعارضة الليبيرالية وبعض القوى السياسية الأخرى تعلق آمالها على نظام "التصويت الذكي" الذي طوّره المعارض أليكسي نافالني، حيث يسمح هذا النظام للناخبين المعارضين للحزب الحاكم بمعرفة من هم المرشحون المعارضون أو المستقلون الأكثر حظا للفوز، وذلك من أجل حشد التأييد لهم من أجل التغلب على مرشحي السلطة.وسبق لهيئة "روس كون نادزور" أن طالبت "جوجل" بالكشف عن اسم الشخص الذي يدير موقع "التصويت الذكي"، مبررة ذلك برصد انتهاكات لقوانين حماية البيانات الشخصية من قبل الموقع المذكور.

وبحسب لائحة انتهاكات أعدتها منظمة "جولوس" غير الحكومية المتخصصة في مراقبة الانتخابات، فقد تم أُحصاء قرابة ٣٥٠٠ مخالفة صباح الأحد بعد أكثر من يومين على بدء التصويت، من بينها حشو الصناديق وضغوط للاقتراع.

خاتمة

بعد انتخابات عام ٢٠١٦، كان حزب روسيا الموحد الحزب الأكثر شعبية، بين باقي الاحزاب الاخرى وفي يونيو ٢٠١٨، وبعد إعلان رئيس الوزراء ديمتري ميدفيديف إصلاحاً لرفع سن التقاعد، هبط تقييم حزب روسيا الموحدة الحاكم هبوطًا حادًا، بينما ارتفع تقييم الحزب الشيوعي ومن بعده حزب روسيا العادلة، و ظل تقييم الحزب الديمقراطي الليبرالي ثابتًا، وفي يناير ٢٠٢٠، اقترح الرئيس فلاديمير بوتين، أثناء خطابه أمام الجمعية الاتحادية، إدخال عدد من التعديلات على الدستور التى تقترح إضعاف السلطة الرئاسية وتوسيع سلطات البرلمان، مايعني نقل سلطة تشكيل الحكومة إلى مجلس الدوما. وهذا يعني أنه في حال اعتُمدت التعديلات، فإن مجلس الوزراء المقبل سيشكله مجلس الدوما، وفي مارس ٢٠٢٠، أثناء القراءة الثانية لمشروع

القانون المتعلق بتعديلات الدستور، تم تقديم اقتراح تعديل بشأن إجراء انتخابات مبكرة، من شأنه اتاحة الفرصة لمجلس الدوما ليقرر حل نفسه بمجرد اعتماد التعديلات التى كانت الاقتراح مدعومًة بأغلبية النواب، ولكن نظرًا لعدم وجود إجماع حول هذه القضية لم يتم تمرير الاقتراح

وعلى الرغم من رفض تعديل الحل الذاتي، ظلت الإمكانية القانونية لإجراء الانتخابات المبكرة قائمة (في حال رفض مجلس الدوما رئيس الوزراء المعين من قِبل رئيس الجمهورية ثلاث مرات على التوالي أو التصويت مرتين حجب الثقة عن الحكومة).

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه بقوة بعد انتهاء ماراثون انتخابات مجلس الدوما، ما هو دور انتخابات الدوما في التحول السياسي في روسيا؟

وللاجابة علي هذا التساؤل، نشر موقع مركز "كارنيجي للسلام" بموسكو مقالا لعضو المجلس العلمي بالمركز "ديقولاي بيتروف " الذي رأى أن أهم الأحداث لن تهدأ، بل ستبدأ بعد الانتخابات، وستشبه هذه العملية بعض الشيء أحداث عام ٢٠١٢، ولكن آنذاك كانت السلطة تعزز السيطرة على النخب لمنع التلاحم بين المواطنين المحتجين ، ومن ثم تمثل انتخابات الدوما الحالية حلقة هامة من هذا التحول السياسي، إذ تم تقليصها إلى إجراء يكاد يكون غير ملحوظ، ولكنها تميزت بضغط قوي حتى على المعارضة النظامية في روسيا .